

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

## LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

**01 Février 2012**  
**01 فبراير 2012**

## اتهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإقصاء

# منتدى الزهراء يطالب بنكيران بإخراج القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

عادل الكروسي

الفقرة الخاصة بالتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية على أنه «ينبغي أن يكون تكوين المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء بالانتخاب أو بغير ذلك، وفقا تضيف رسالة منتدى الزهراء، لإجراءات تنعق وتوفر جميع الضمانات اللازمة لكفالة التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية (في المجتمع المدني) المشتركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان». والحال توضح رسالة القروري لبنكيران أنه لم يتم احترام التعددية الفكرية التي تعرفها الساحة الحقوقية ببلادنا يجعله مخالفا لهذه المبادئ.

وكشفت القيادة النسائية، في رسالتها إلى رئيس الحكومة، أن المغرب مقبل على العديد من المحطات أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لاستعراض التطور الحقوقي بالمغرب. وهو ما يتطلب في تصورها «تعزيز المسار التشاوري مع جمعيات المجتمع المدني». كما جدد منتدى الزهراء، في رسالته إلى الحكومة، التأكيد على تنديد مجموعة من الجمعيات الحقوقية بالإقصاء الذي طالها والتوجه الفكري الأحادي الذي طبع تشكيلة المجلس واللجان الجهوية، وهو ما من شأنه تضيف الرسالة ذاتها، أن يؤثر على أعمال المجلس.

والتمست رئيس منتدى الزهراء، بناء على كل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، من عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة، العمل على إخراج القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعزيزا للبناء المؤسساتي الذي يعرفه المغرب، وخدمة لمسار حقوق الإنسان. يشار إلى أن شبكة منتدى الزهراء اتخذت أخيرا قرارا إلى جانب مجموعة من الجمعيات الحقوقية الفاعلة والوازنة بمقاطعة مجلس حقوق الإنسان، ومقاطعة أشغاله.

طالب منتدى الزهراء للمرأة المغربية عدد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، بإخراج القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنصوص عليه في المادة 171 من الدستور. وهو المطلب الذي اعتبرته الهيئة النسائية شبكة منتدى الزهراء للمرأة المغربية، والمقرية من حزب العدالة والتنمية، مطلبيا «ذا طابع استعجالي ويحظى بأهمية كبيرة». وأوردت المنظمة النسائية، في موقف انتقادي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتبارات قالت إنها حكمت مطالباتها لبنكيران بإخراج القانون المنظم للمجلس المذكور، ومن بينها أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحالي، منظم بموجب الظهير رقم 1.11.19 الصادر بقاتح مارس 2011، أي أنه صدر قبل دستور 2011، وهو ما يستوجب إصدار قانون منظم له وفق ما نصت عليه المادة 171 من الدستور، وذلك حتى تمكن مواضعته مع مقتضيات الدستور الجديد.

واستمر منتدى الزهراء في توجيه الاتهامات لمجلس البازمي، وقال في رسالة وجهها لرئيس الحكومة، وحصلت «الخبر» على نسخة منها: «إن المجلس في تشكيلته، سواء مركزيا أو في اللجان الجهوية، لم يحترم الفقرة التاسعة من ديباجة القانون المثار إليه أعلاه، والتي نصت على أن تمثيلية المجلس يجب أن تحترم مختلف المشارب الفكرية والثقافية والحقوقية. كما اعتبرت منظمة بيئة القاروري أن تشكيلة المجلس لم تحترم المبادئ المنظمة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعروفة بهيادي باريس». التي صادقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها 38/134 بتاريخ 20 دجنبر 1990، والتي تنص في

## في رسالة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان منظمة نساء العدالة والتنمية تطالب بتعجيل إصدار القانون التنظيمي للمجلس



رأسلت منظمة نساء العدالة والتنمية رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، لأجل الإسراع بإصدار القانون التنظيمي للمجلس. بغية تأسيس دستوري لهذه المؤسسة، التي عبرت - المنظمة - بأنها تأمل منها الكثير بما تملبه المقترحات الديمقراطية للمرحلة التاريخية التي يمر منها المغرب في ظروف إقليمية وعالمية دقيقة وحرجة، وفي أعقاب ذلك سجلت استمرار تقييد تيار وطني أثناء مبادرة استكمال هيكل المجلس الوطني لحقوق الانسان مركزيا وجوهيا، وقالت بأن هذا التيار "لا تستقيم المعادلة الديمقراطية إلا به".

وإلى ذلك، أكدت منظمة نساء العدالة والتنمية، على تشيبتها بحقها - للقيام بواجبها - في العضوية في كل المجالس الدستورية المستحدثة، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الانسان، ودعت حسب نص الرسالة التي توصلت للتجدد بنسخة منها، رئيس المجلس إريس الزمزمي إلى الالتزام بالتوجه الدستوري في معاملة قضايا المرأة والأسرة والطفولة في مقاربة المجلس الحقوقية لهذه المواضيع، ووجهته إلى تناولها في إطار "المشروعية لتكسيه المصادقية"، التي ستخلق مناخ التعاون، وتكاتف الجهود لبناء مغرب القد ينفس تشاركي استيعاب وتكريسا

2011، وأسس دستوريا مع الاستفتاء الشعبي لـ1 يوليوز، واصطفغ بالمصادقية مع انتخابات 25 نونبر حسب نص الرسالة.

عزيزة الزعلي

لديمقراطية الحق - تصيف الرسالة -  
وجدت المنظمة، مطالبة رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، انطلاقا من الصفة التي يحملها، بأن يتحمل مسؤوليته في لحظة دقيقة عن مسار البناء الديمقراطي للمغرب، الذي تعزز مع الخطاب الملكي لـ9 مارس

## الصبار يشارك في الدورة 32 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلاً في شخص أمينه العام، محمد الصبار، في الدورة 32 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك ما بين 29 يناير و2 فبراير 2012 بالعاصمة المصرية القاهرة.



ويتضمن جدول أعمال الدورة عدة محاور من بينها تفعيل دور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، "العيثاق العربي لحقوق الإنسان"، "الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان"، "التصدي للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وأوضاع الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية"، بالإضافة إلى النظر في طلبات منظمات المجتمع المدني للحصول على صفة مراقب لدى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان ومناقشة تقرير الأمانة العامة المرتبط بالإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الدورة السابقة للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

يذكر أنه تم إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بموجب قرار صادر عن مجلس الجامعة العربية في 3 سبتمبر 1968، بناء على توصية من لجنة الشؤون السياسية بالجامعة.

► **DROITS DE L'HOMME**  
**Le CNDH présent à la**  
**commission arabe du Caire**

Le Conseil national des droits de l'Homme, représenté par son secrétaire général, Mohamed Essabbar, prend part aux travaux de la 32e session de la Commission arabe permanente des droits de l'Homme relevant de la Ligue des Etats arabes, qui se tient, du 29 au 2 février 2012 au Caire, en Egypte. Plusieurs points sont inscrits à l'ordre du jour de cette session dont « *la promotion du rôle de la Commission permanente des droits de l'Homme* » et l'examen des demandes des organisations de la société civile désirant obtenir le statut d'observateur auprès de la Commission arabe permanente.

## إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

يتقدم مصطفى أقصبي، المعتقل بالسجن الفلاحي اطيطة، والحامل لرقم الاعتقال رقم 8769، بشكاية إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بشأن خطأ قضائي أدى إلى الحكم عليه بالسجن بخمس سنوات، وأنه تم رفض طلب المساعدة للحصول على الإدماج بين العقوبتين الخمسين لسبب يقول المشتكى إنه يجهله، كما يضيف في نص الشكاية أنه تمت الزيادة في مدة الاعتقال.

## مندوبية السجون توضح

في تدبير اعتقال هذه الفئة من السجناء، على قدم المساواة مع باقي السجناء دون حيف أو تمييز، وبدون أي اعتبارات أو خلفيات مسبقة. وما يتشاع بشأن هدر حقوقهم القانونية وتعذيبهم ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة. والسجون ليست في متناهى عن المراقبة لا من طرف المصالح المركزية المختصة بالمندوبية ولا من طرف الهيئات الرسمية المخولة لها ذلك قانونا، على غرار اللجان الإقليمية لمراقبة السجون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما له من اختصاصات واسعة في هذا المجال.

بسجنى سلا 2 وتولال2 لممارسات مخلة بالقانون من قبيل التعذيب والإغتصاب وهدر حقوقهم القانونية. والواقع أن ترويج مثل هذه الادعاءات الباطلة ليس وليد الظرفية الحالية، بل بات أسلوبيا ممنهجا يروم لفت انتباه الرأي العام إلى مطلبهم الأساسي بإطلاق سراحهم. والمندوبية العامة، وتاكيدا لمنهجها السليم في التعامل مع قضايا هؤلاء السجناء وظروف اعتقالهم على أساس تطبيق القانون، فإنها تجدد التزامها التام والسليم بالقانون المنظم للسجون

توصلت "الصباح" بتوضيح من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشأن مقال صادر على صفحاتها بتاريخ 25 يناير الماضي، حول إضراب السلفيين عن الطعام، هذا نصه:

أوردت بعض الجرائد الوطنية في أعدادها الأخيرة أخبارا عن تعرض المعتقلين في قضايا الإرهاب والتطرف